إشكالية احتلال العراق
(دراسة من وجهة نظر اقتصادية)

The problem of the occupation of Iraq
(study from an economic point of view)

م. د علي مزاحم الغريري
ديوان الوقف السني

المستخلص

عبر التاريخ تمر المجتمعات والشعوب في العالم بأزمات قد تطول أو تقصر من الناحية الزمنية تبعاً لمدى شمولية هذه الأزمات ومصادرها، وغالباً ما تكون هذه الأزمات ذات طبيعة اقتصادية إن لم تكن من حيث مسبباتها فإنها تكون كذلك من حيث الآثار التي تتركها على البشر.

فهناك الكوارث الطبيعية والتي تحدث أزمات كالزلازل والأعاصير والفيضانات والجفاف وهناك كوارث من صنع البشر كالحروب والغزوات و الإحتلالات وما تتركه من ويلات ودمار وتخريب على البنى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للشعوب التي تتعرض لها، ومثاله ما حدث للعراق نتيجة الغزو و الإحتلال الأنكلو–أميركي عام ٢٠٠٣، فهذا الغزو و الإحتلال لم يحدث لبلد آخر قبله في العالم على الاطلاق؛ حيث أن الآثار الاقتصادية والبشرية والبيئية التي نجمت عن هذا الإحتلال واستمراره كانت مفجعة ومأساوية للغاية.

Abstract:

Throughout history, societies and peoples in the world go through crises that may be prolonged or shortened in time, depending on the comprehensiveness of these crises and their sources. Often these crises are of an economic nature, if not in terms of their causes, then they are also in terms of the effects they leave on humans.

There are natural disasters that cause crises such as earthquakes, hurricanes, floods and droughts, and there are human-made disasters such as wars, invasions and occupations, and the scourge, destruction and sabotage they leave on the economic, social and environmental structures of the peoples to which they are exposed. An example is what happened to Iraq as a result of the Anglo-American invasion and occupation in 2003, this invasion and occupation It has not happened to any other country before it in the world at all; The economic, human, and environmental impacts of this occupation and its continuation were extremely tragic and catastrophic.

المقدمة:

بدايةً ومنذ الساعة الأولى لإحتلال العراق، ودخول قوات الإحتلال الأمريكي مدينة بغداد، شهدت هذه المدينة دخول آلاف المرتزقة عبر الكويت وإيران بشكل مدبّر من مجاميع الجريمة المنظمة والمخربين، وأصحاب النفوس الضعيفة والعملاء والخونة، وقاموا بنهب وسلب وتدمير يتعلق بالأموال العامة وتدمير ما تبقى من البنى التحتية التي دمرتها العمليات العسكرية وخاصة الطائرات الحربية، ولم يمنع الجيش الأمريكي بل وتواطأ مع هذه المجاميع على هذا العمل التخريبي، فقط عن وزارة النفط؛ لأنها تعتبر لهم السيطرة على النفط ومنابعه ومنافذه، وخلّف هذا الدمار أثار اقتصادية ونفسية وهدر للطاقات البشرية وتهجرة وتجير وفساد إداري ورشاوى أدت إلى انهيار الاقتصاد العراقي منذ الاحتلال إلى يومنا هذا.

إضافة إلى ذلك فإن هذا الوضع المتردي أدى إلى تآكل ثروات المواطنين العراقيين وشحت دخولهم وتدنت مستويات معيشتهم إلى حد الفاقة والحرمان، كما حدث استنزاف شديد للعقول وهجرة واسعة للكفاءات، وأصيب الاقتصاد العراقي بتشوهات واسعة نتجت عن سياسات غير منسقة وغير عقلانية، أدت إلى تشوهات هيكلية ضريبية وسعرية ومالية وتشوهات في نظام الصرف الأجنبي، وفي هيكل أسعار الفائدة ونظام الاسعار والنظام النقدي المصرفي ونظام المصارف (البنوك).

اولاً- أهمية البحث:

منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وهو يواجه أزمات اقتصادية مستعصية، الواحدة تلو الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تدهور اقتصاده إلى أدنى المستويات، والحقيقة إن إخفاق التجربة الاقتصادية خلال السنوات منذ الإحتلال إلى الآن والتي تقدر بعقدين من الزمن تقريباً يعود إلى تدمير البنية التحتية للعراق، والتفشي السرطاني للفساد، وتحكم الطائفية والمذهبية بمقدرات البلاد الغنية، وتسلط الأحزاب والميليشيات ذات الأجندات الأجنبية، وأهوال الإرهابيين من القاعدة وأخواتها، والتجربة البرلمانية التي خيم عليها التزوير الانتخابي، وتحول البلاد إلى ساحة معركة مفتوحة بين الولايات المتحدة ودول الجوار كل ذلك أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي الذي أثر بشكل كبير على المستوى المعيشي للمواطن العراقي وجميع مفاصل الحياة الأخرى.

ثانياً- هدف البحث:

يكمن هدف البحث بـ:

١. الوقوف على الآثار الاقتصادية التي خلّفها الإحتلال الأنجلو- أمريكي.
٢. بيان هدر ثروات العراق الوطنية، والطاقات البشرية.
٣. بيان الآثار الاقتصادية والبيئية للإحتلال على الوضع الاجتماعي
٤. الوقوف على الآثار الاقتصادية للإحتلال على الوضع الاجتماعي.

٥. الوقوف على الآثار البيئية للإحتلال على الوضع الاجتماعي.

ثالثاً- مشكلة البحث:

بعد الإحتلال الأنجلو- أمريكي عام ٢٠٠٣، الذي خلّف آثاراً إقتصادية،فلابد من تناول تلك الآثار مجتمعة، وذلك لوجود علاقة مباشرة وتداخل فيما بينها، ولغرض الوقوف على أهم النتائج التي خلّفها الإحتلال على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في العراق، فالموازنة السنوية تواجه عجزاً مستمراً لا يمكن تلافيه دون الديون الخارجية، وتواجه البلاد نظاماً جديداً غير مسبوق في تاريخ العراق الحديث، من نهب وسرقات مفضوحة دون محاسبة، ويتم تفجير وقصف المدن عن بكرة أبيها كالموصل، والمنشآت الصناعية، البنى التحتية لقطاع الكهرباء والنفط)، في ظل غياب المشاريع التنموية، وازدياد أعداد المهاجرين والنازحين إلى عدة ملايين، جنباً إلى جنب زيادة معدلات الفقر والأمية، والمرض، كلها نتائج سببها الإحتلال البغيض المذكور.

رابعاً- منهج البحث:

سوف نتبع المنهج الوصفي التحليلي من خلال القيام بجمع الكم الذي نراه مناسباً من البيانات والمعلومات؛ ثم توضيح العلاقة بين متغيرات البحث في صورة أسئلة أو فروض، وبعد ذلك استخدام أدوات التي تناسب طبيعة عنوان البحث، بعد ذلك نختمه بمجموعة من النتائج والمقترحات المناسبة.

المبحث الأول
الإحتلال الأنجلو- أمريكي وآثاره الاقتصادية

كان للاحتلال الامريكي للعراق في ٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٣ تأثيرات ونتائج سلبية على الاقتصاد العراقي، والتي لا يزال يعاني منها إلى هذا اليوم، ولا يمكن علاجها بهذا الوضع الذي تفشى ويتفشى للأن به الفساد. وسوف نقسم هذا البحث إلى مطلبين، خصصنا المطلب الأول لهدر ثروات العراق الوطنية، وتناولنا في المطلب الثاني إهدار الطاقات البشرية .

المطلب الأول: هدر ثروات العراق الوطنية

اولاً- تهريب مصادر الطاقة (النفط):

تمثل هذا الهدر بالتهريب المنظم لثروات العراق النفطية، وكنوزه الآثارية والتي بدأت في العراق مع بداية الإحتلال ولازالت مستمرة الى اليوم، فبالنسبة للنفط والمشتقات النفطية يخسر العراق مليارات الدولارات بسبب تهريبه الى دول الجوار كايران وبعض دول الخليج العربي من قبل عصابات تهريب النفط التي مدت أنابيب تحت الارض تنقل النفط المهرب الى مناطق محددة، ثم تقوم قوارب مهيأة لهذا الغرض بنقله الى المياه الإقليمية[١].

هذه الظاهرة هي تخريب اقتصادي يضر بالاقتصاد العراقي، وهدر في ثروته النفطية، وضياع لأمواله التي هو بأمس الحاجة اليها لاعادة بناء بناه التحتية المدمرة نتيجة الإحتلال. وفي هذا الصدد يقول على العلاق المفتش العام في وزارة النفط ومسؤولون آخرون: بأن لديهم وثائق تدين سائقي الشاحنات التي تنقل النفط بالتعاون مع عصابات التهريب ودفع رشاوى واستخدام اوراق مزورة تثبت تحميل شحنة كاملة رغم خلوها من الوقود، والتلاعب بمقياس ضخ الوقود او تحويل الشحنة بسهولة الى العصابات التي تقوم بتهريبها، وان نسبة (٣٠٪) من البنزين المستورد تتم سرقتها واعادة بيعها من قبل المهربين الى خارج البلاد نتيجة لذلك، مما يؤدي بالعائلة العراقية الى صرف المزيد من المال لشراء الوقود من السوق السوداء وبأسعار مرتفعة بسبب شحته، وذكر بعض المسؤولين العراقيين، إن ناقلي الوقود يقومون بنقل الوقود المستورد من سوريا والأردن وتركيا وايران ثم بيعه بسعر (٧٥٠٠) دولار للناقلة الواحدة، ثم يقوم الناقلون برشوة موظفي الحدود لتحرير أوراق مزورة تؤيد فراغ الناقلة من الوقود، في حين أنه يمكنه بيع ما يستطيع تفريغه في أية محطة قريبة وبالسعر الذي يختاره، ويمكنه التحميل من المخازن العراقية بالسعر الرسمي الزهيد والعودة لتهريبه بالسوق السوداء وهكذا، وتقدر خسائر العراق نتيجة التهريب خلال الأعوام المنصرمة بمئات المليارات من الدولارات[٢].

(١) انظر: د. صلاح حسن الشمري، الإستراتيجية الأمريكية حيال العراق قراءة في ملامح التغيير، منشورات ضفاف، بيروت، ٢٠١٤م، ص١٩٣ وما بعدها.

(٢) جريدة الصباح، العدد (٨٥٣)، الثلاثاء ١٠/ جمادي الأولى/ ١٤٢٧هـ، والموافق ٦/ حزيران/ ٢٠٠٦م.

ثانياً–تهريب الآثار والمخطوطات التي تمثل تاريخ العراق:

عرفت الفقرة السابعة من قانون الآثار والتراث الحالي رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢ الآثار بأنه:» الأموال المنقولة وغير المنقولة التي بناها أو صنعها أو نحتها أو كتبها أو رسمها أو صورها الإنسان ولا يقل عمرها عن (٢٠٠) مائتي عام وكذلك التي شيدها أو صنعها الإنسان وكذلك المنجزات أي بقايا السلالات البشرية والحيوانية».

وبخصوص ثروة العراق الآثارية ومخطوطاته التي تمثل تاريخ وحضارة العراق منذ القدم فقد تعرضت هي الأخرى للسرقة والنهب ثم التهريب الى خارج العراق من قبل سراق محترفين، أضف الى ذلك جرائم حرق المكتبات الوطنية بما فيها من كتب ومخطوطات نادرة ووثائق هامة سياسية وتاريخية وبطريقة بشعة لم يشهدها تاريخ العراق الّا في عهد هولاكو، هذه الأفعال المشينة كان الهدف منها محو تاريخ وحضارة وتراث العراق بكل مقتنياته وكنوزه ومعالمه(٣).

ثالثاً–تفكيك المصانع والمعامل وتهريبها خارج العراق:

أما بالنسبة للممتلكات العامة كالمصانع والشركات والمشاريع من وصول يد السراق والعصابات اليها؛ حيث قام هؤلاء بتفكيك ونقل معامل بأكملها الى خارج الحدود أو الى شمال العراق، بالاضافة الى آلاف المكائن والمعدات المختلفة والشاحنات والسيارات على اختلاف انواعها، ناهيك عن آلاف الأطنان من حديد الخردة والمواد الخام، والألمنيوم، والنحاس، وكذلك تهريب العملة، والاسلحة، وادخال المخدرات الى العراق لإفساد عقلية الشباب العراقي(٤).

رابعاً–تهريب الثروة الحيوانية:

ولم يقف هذا التهريب إلى هذا الحد بل أطال الثروة الحيوانية التي تُعد من الركائز المهمة في توفير الأمن الغذائي الوطني؛ حيث أن تهريب الثروة الحيوانية لا تختلف عن تهريب بقية الثروات كالآثار والموارد الطبيعية، وهذا له انعكاسات سلبية وخطيرة على الاقتصاد الوطني مما تؤثر على رفع اسعار اللحوم الحمراء والمواد الأخرى داخل البلد؛ حيث ينعكس سلباً على دخل الفرد وصحته، فالتهريب شمل الأغنام، وحتى أعلاف الحيوانات كالبرسيم والجت والتبن، وبأسعار خيالية، فسعر رأس الغنم مثلاً خلف الحدود بلغ (٢٥٠–٣٠٠) ألف دينار ووصل الى (٥٠٠) ألف دينار، وسعر الطن الواحد من الجت وصل الى (٣٥٠) ألف دينار، وسعر البقرة ارتفع من (٧٥٠) الف دينار الى (١٥٠٠٠٠٠) مليون ونصف دينار(٥).

---

(٣) انظر: د. حامد عبيد حداد، بحث بعنوان (التداعيات الاقتصادية لاحتلال العراق)، منشور في مجلّة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد الرابع، العدد (١٤)، ٢٠٠٨م، ص٢٢٥.

(٤) انظر: د. ثامر محمود العاني، بحث بعنوان (سياسات الاحتلال الاقتصادي)، مقدم في ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليميا ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م، ص٨٨٧.

(٥) جريدة الصباح، العدد (٩٦١)، الثلاثاء ٢٤/ رمضان/ ١٤٢٧هـ، والموافق١٧/ تشرين الأول/ ٢٠٠٦م.

خامساً-إحتيال الشركات:

إن معظم الشركات العاملة في العراق سواءً كانت أجنبية أم محلية درجت على ممارسة أعمال الفساد والاحتيال عن طريق تقديم وصولات مزورة، وشهادات بيع تحرر يدوياً تدفع على أساسها الأموال نقداً بقيمة (١٠٠٠٠٠) دولار، ومنها شركة (Custer Battles)، ففي تقرير صادر عن هيئة الرقابة المالية العالمية حول عمليات الفساد والاحتيال التي مارستها الشركات المتعاقدة العاملة في العراق دون حسيب أو رقيب، فقد تم في منتصف عام ٢٠٠٣ صرف رواتب لحراس شخصيين بلغ مقدارها ٨,٨ مليار دولار، وقد تبين فيما بعد انهم ليسوا الّا موظفين وهميين لا وجود لهم الذا على الورق، وقد كشف التقرير أن الموظفين المسجلين في الشركات الخاصة والبالغ عددهم (٤٧٠٠٠) موظفاً لا وجود عملي حتى لنصفهم في العراق، علماً بأن تحقيقاً أجري في احدى الوزارات العراقية اظهر أن منتسبي الوزارة البالغ عددهم حوالي (٨٢٠٠) منتسباً لا وجود الّا لـ (٦٠٠) منهم فقط كوجود حقيقي، أما الباقون فهم وهميون، ويشير التقرير نفسه عن فقدان (٢٠) مليار دولار من أموال العراق، ولا أحد يعرف أين ذهبت تلك الأموال، وهذه الحقائق والأرقام تعطي صورة واضحة عن أموال العراق المنهوبة التي كان الاقتصاد العراقي بأمس الحاجة اليها لاعادة بناء مرتكزاته الأساسية التي دمرت بعد الغزو واثناء الإحتلال الأنجلو- أمريكي الجائر[٦].

بعد ذكر هذه الأنواع من التهريب والإحتيال التي أضرت وأثرت على الاقتصاد العراقي نرى أن ظاهرة التهريب هذه أضرت وتضر كثيراً بالاقتصاد الوطني، وتسبب في هدر ثروتنا المذكورة، وساهمت في تدهور الاقتصاد الوطني بشكل كبير جداً، وهذا يتطلب اتخاذ اجراءات صارمة للحد من هذه الظاهرة تتمثل في تعزيز دور الكمارك وحرس الحدود، اضافة الى مراقبة الحدود من قبل الأجهزة المعنية مراقبة دقيقة لكي تقطع الطريق على هؤلاء المهربين، وتحمي ثروة البلد من التهريب وإضعاف الاقتصاد العراقي.

بعد ذلك قامت سلطة الإحتلال عام ٢٠٠٣ باتخاذ عدة اجراءات واصدار عدة قوانين اقتصادية غير مدروسة أربكت وشلّت الاقتصاد العراقي كونها لا تتماشى مع طبيعة هذا الاقتصاد، واذا كانت تلك الاجراءات والقوانين قد طبّقت سابقاً على اقتصادات دول أخرى كدول أوربا الشرقية مثلاً في تسعينيات القرن الماضي، فليس بالضرورة أن تصلح للتطبيق على الإقتصاد العراقي بسبب الفرق الكبير في طبيعة تلك الاقتصادات والإقتصاد العراقي[٧].

وقد ركزت تلك الاجراءات والقوانين التي نظمتها سلطات الإحتلال، والتي اربكت الاقتصاد العراقي على ما يلي[٨]:

أ-للمستثمرين الاجانب حقوق الشركات الوطنية نفسها في تملك الموجودات العراقية

(٦) جريدة الصباح، العدد (٧٧٠)، السبت ١٩/ محرم/ ١٤٢٧هـ، والموافق ١٨/ شباط/ ٢٠٠٦م.

(٧) انظر: د. عبد علي كاظم المعموري، الفساد الجديد في العراق، في استراتيجية التدمير آليات الاحتلال الامريكي للعراق ونتائجه، (الطائفية . الهوية الوطنية . السياسات الأقتصادية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦م، ص١٢٦ وما بعدها.

(٨) انظر: د. كمال القيسي، مقال بعنوان (قرارات اقتصادية امريكية تنتظر التطبيق في العراق)، منشور في جريدة الحياة، العدد (١٥٤١٤)، ١٤/ حزيران/ ٢٠٠٥.

بنسبة ١٠٠٪ باستثناء انتاج وتصفية النفط.
ب-السماح للمصارف الأجنبية بشراء اسهم في المؤسسات المالية العراقية.
ت-العمل على خصخصة المشاريع الحكومية باستثناء القطاع النفطي.
ث-تحديد السقف الأعلى لضرائب دخل الأفراد والشركات بـ (١٥٪).
ج-خفض الرسوم الجمركية الى (٥٪) واعفاء الاستيرادات الانسانية منها.

والملاحظ على هذه الأنظمة والقوانين أعلاه تتيح للمستثمر الأجنبي أن يتملك كلياً أو جزئياً اي مشروع اقتصادي وفي أي قطاع عدا قطاع النفط، وهذا القانون غير موجود في اغلب دول العالم؛ حيث أن المتعارف عليه أن بعض الدول تعطي المستثمر الأجنبي الحق في امتلاك بعض المشاريع الاقتصادية بنسبة لا تتعدى الـ (٤٩٪) من كلفة وقيمة المشروع، وبشروط محددة تضعها تلك الدول، وعليه فان هذه الاجراءات والقوانين التي اتخذتها سلطة الإحتلال لا تخدم الاقتصاد العراقي على الأقل في المرحلة الراهنة لانه كان اقتصاداً موجهاً من قبل الدولة (تخطيط مركزي) لأكثر من ثلاثة عقود، والإنتقال به فجأة إلى اقتصاد السوق دفعة واحدة ولجميع هياكله ومفاصله سوف تنتج عنه مشاكل وعقبات كثيرة لا يمكن تجاوزها بسهولة[٩]. والافضل ان يكون التحول والانتقال بشكل تدريجي ومرحلي لكي يتم استيعاب وقبول هذا التحول والانتقال.

المطلب الثاني: إهدار الطاقات البشرية

منذ الإحتلال والطاقة البشرية في العراق في حالة بطالة وخاصة الأيدي العاملة، وهجرة الكفاءات والعقول العلمية وإساءة استخدام الوظيفة العامة، وإساءة الإدارة المالية سوء ادارة عمليات إعادة الإعمار، وتوقف عملية التنمية والنمو، وتفاقم ظاهرة التضخم، وكل ذلك سوف نتناوله على التوالي:

اولاً-البطالة:

هناك مشكلة يواجهها العراق منذ الإحتلال هي تفاقم ظاهرة البطالة التي تجاوزت نسبتها الـ (٥٠٪) ووصلت الى (٥٣٪) من قوت العمل، وأصبحت تهدد المجتمع عبر نتائجها السلبية وتأثيراتها المباشرة على الوضع الأمني؛ اذ يتخرج سنوياً أكثر من (١٥٠) الف طالباً من الجامعات والمعاهد العراقية بانتظار فرصة عمل لهم، إضافة إلى آلاف الموظفين من منتسبي الوزارات والدوائر المنحلة، وهذا يشكّل هدراً في الثروة البشرية، وعدم الاستفادة من عنصر العمل البشري وضياعه، مما يشكل خسارة اقتصادية لا يمكن تعويضها، إضافة إلى ذلك المخاطر التي تفرزها البطالة خاصة بين صفوف الشباب نحو ارتكاب الجريمة والعنف، وهذه الأمور برزت على الساحة العراقية وبشكل ملفت للنظر بعد الإحتلال وإلى يومنا هذا، ومع تردي الأوضاع تزيد هذه الظاهرة[١٠].

(٩) انظر: د. حامد عبيد حداد، بحث بعنوان (التداعيات الاقتصادية لاحتلال العراق)، مرجع سابق، ص٢٢٧.
(١٠) انظر: د. أحمد عمر الراوي، بحث بعنوان (البطالة في العراق الواقع وتحديات المعالجة)، منشور في مجلّة شؤون عراقية، العدد الخامس، مركز العراق، ٢٠١١م، ص٣.

ثانياً–الهجرة:

الهجرة هي ترك الوطن الأم من قبل أفرادها والإستقرار في بلد آخر لغرض الاستقرار والعمل والأمن وما إلى ذلك، وشهد العراق بعد الإحتلال هجرة الآلاف من ابناءه ومنهم العلماء وأصحاب الكفاءات العلمية واساتذة الجامعات والاطباء والمهندسين والتجار، وأصحاب رؤوس الأموال إلى دول الجوار ودول العالم الأخرى بحثاً عن الأمن والأمان بعد ان تعرض زملائهم للخطف أو القتل أو التهديد، وهذه الظاهرة لها انعكاسات خطيرة على حاضر ومستقبل العراق وشعبه لما تفرزه من آثار مدمرة اقتصادياً واجتماعياً وعلمياً، فقد شهدت الجامعات العراقية نقصاً في ملاكاتها التدريسية نتيجة هجرة اعداد كبيرة من اساتذتها إلى دول الجوار وغيرها بسبب الوضع الامني المتردي، وبعد تعرض أغلبهم للتهديد واغتيال البعض الآخر، أما فيما يتعلق بالأطباء فقد غادر العراق اكثر من (٢٠٠٠) طبيب وموظف صحي اغلبهم من اصحاب الاختصاص المشهود بكفاءتهم، وبلغ عدد الذين هاجروا من العراق اكثر من (٢٠٠٠٠٠٠) مليونين شخص؛ حيث يخرج من العراق يومياً آلاف العراقيين، وهذه الهجرة تشكل هدراً للطاقات البشرية العراقية، وخسارة كبيرة للبلد خاصة فيما يتعلق بالكفاءات العلمية في كافة الإختصاصات[١١].

ثالثاً–تفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي:

يعرّف الفساد الإداري أو المالي بأنه اساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص حسب التعريف الذي وضعه البنك الدولي، وقد عمّ الفساد الاداري والمالي جميع مرافق الدولة العراقية ومؤسساتها وأصبح يهدد مستقبل بناء الدولة، واستشرى الاستحواذ على المال العام واختلاسه بمختلف الطرق، وقد شكّل مرتكزاً خطيراً لتخريب اقتصادي واجتماعي، وإلى تأثيرات سلبية عميقة في بنية المجتمع العراقي، وعلى السلوكيات العامة، وأخذ يطرح اساليب وممارسات غير سليمة في التعامل والحياة العامة تخلق قواعد تعامل اقتصادية واجتماعية مدانة بكل المقاييس والتقاليد والقيم والسلوك العام للمجتمع[١٢].

ونلاحظ في هذا السياق وزير الدفاع الأمريكي السابق المزعوم (دونالد رامسفيلد)، أقرّ وبكل وقاحة بأن اعادة بناء البنية التحتية في العراق ستستغرق عدة عقود، معرباً عن قلقه من تفشي ظاهرة الفساد في العراق، والذي هم السبب الرئيسي به.

رابعاً–سوء الإدارة المالية:

اعترف تقرير أمريكي باهدار مليارات الدولارات كانت مخصصة لإعادة إعمار العراق خلال إدارة (بريمر) للعراق من ٢٠٠٣–٢٠٠٤ وذلك عندما أقرّ مجلس الأمن في قراره المرقم (١٤٨٣) في ٢٢/ أيار–مايو/ ٢٠٠٣ إقامة صندوق التنمية للعراق، وأُوكلت ادارة هذا الصندوق لسلطة الإحتلال المؤقتة؛ حيث تبددت الأموال العراقية في هذا الصندوق مما كلف العراق اكثر من (٩) مليارات دولار، وكشف التقرير ان حوالي

(١١) انظر: د. صلاح حسن الشمري، الإستراتيجية الأمريكية حيال العراق قراءة في ملامح التغيير، مرجع سابق، ص١٩٣.
(١٢) انظر: د. محمد غالي راهي، بحث بعنوان (الفساد المالي والإداري في العراق وسبل معالجته)، منشور في مجلّة الكوفة، المجلد الأول، العدد الثاني، ٣١/ ديسمبر–كانون الأول/ ٢٠٠٩، ص١٩٦ وما بعدها.

(١٥٪) من أموال هذا الصندوق تبددت بسبب الفساد وسوء الادارة معاً ولا من محاسب يتولّى مهمة محاسبة من قام بتبديد هذه الأموال[١٣].

وجدير بالذكر أن لجان متخصصة في الكونغرس الأمريكي كشفت أن مليارات الدولارات من أموال العراق المودعة في بنك الإحتياطي الفيدرالي في نيويورك أجري التصرف بها وتوزيعها بدون قيود محاسبية أصولية أو سجلات منظمة أو تدقيق، وتقدر تلك المبالغ بنحو (١٩,٦) مليار دولار تمثل ارصدة حساب ايرادات برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، اضافة إلى اموال العراق التي كانت مجمدة في الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٩٩٠، وقد جرى سحبها من البنك المذكور والتصرف بها من قبل سلطة الإحتلال وكما تشاء؛ حيث تعرضت تلك الأموال إلى عمليات الهدر والتزوير وسوء التصرف في أعمال الصرف العشوائي دون تنظيم[١٤].

خامساً–سوء ادارة عمليات إعادة الإعمار:

لم توفي الولايات المتحدة الأمريكية بوعودها لدول العالم التي كانت تنتظر إعمار العراق، لقد تابع العالم الوعود الامريكية حول برنامج إعادة اعمار العراق بعد الإحتلال، وقامت الولايات المتحدة الامريكية باعداد وعقد المؤتمرات الدولية والاقليمية حول الموضوع، وتحدثت الادارة الأمريكية عن أرقام كبيرة من المنح والقروض والتسهيلات المالية التي قدمت للعراق من أجل إعادة إعماره ابتداءاً من إعلان المبادرة الامريكية بتقديم (١٨,٦) مليار دولار، مروراً بمؤتمر مدريد الذي انعقد بتاريخ ٢٣/ تشرين الأول/ ٢٠٠٣، والذي التزم بتقديم (٣٣) مليار دولار؛ لكن لم يتم إعمار أي شيء على أرض الواقع، باستثناء دهان واجهات المدارس وبعض البنايات، أما عمليات الإعمار فكانت تجري على النحو التالي[١٥]:

أ– استحوذت كبريات الشركات الأمريكية على عقود الإعمار.

ب– ارتفاع كلف العقود بمعدلات خيالية تتراوح ما بين ١٠–٥٠ ضعف.

ت–التحايل الكبير في وصف العقود الخاصة بالإعمار، واعتبار عمليات الصيانة والترميم البسيطة جزءاً من اجراءات تنفيذ المشاريع.

ث–الإهدار الكبير في الأموال المخصصة للإعمار واستخدامها في مشاريع ثانوية لا تخدم البنى التحتية.

هذا وقد اعترف رأس الفساد (روبرت ستاين) المشرف على المال المخصص لإعادة إعمار البنية التحتية في منطقة جنوب ووسط العراق في إدارة بريمر بتلقيه رشاوى تجاوزت (١) مليون دولار نقداً وعيناً مقابل منح عقود تجاوزت قيمتها (٨) ملايين دولار لإحدى الشركات لإعادة الإعمار في محافظة بابل جنوب بغداد؛ كما اعترف بالاستيلاء على (٢) مليون دولار من الأموال العراقية المخصصة لإعادة الإعمار، وفي نفس السياق

(١٣) انظر: جريدة الصباح، العدد (٧٧٠)، السبت ١٩/ محرم/ ١٤٢٧هـ، والموافق ١٨/ شباط / ٢٠٠٦م.
(١٤) انظر: جريدة دار السلام، العدد (١٢٦)، الأحد ١٨/ شوال/ ١٤٢٦هـ، والموافق ٢٠/ تشرين الثاني/ ٢٠٠٥م.
(١٥) التقرير رقم (٣٠) للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)، إعادة إعمار العراق، عمّان/ بغداد/ بروكسل، ٢/ أيلول/ ٢٠٠٤، ص٢ وما بعدها.

طلبت هيئة محاسبة تابعة للأمم المتحدة ومسؤولة عن حسابات المشاريع في العراق من الولايات المتحدة الامريكية أن تدفع تعويضاً إلى الشعب العراقي بقيمة (٢٠٨,٥) مليون دولار عن المقاولات التي فازت بها شركة مقاولات (كي بي ار) إحدى شركات (هاليبرتن) المعروفة؛ حيث أن تلك الشركة كانت تجني الأموال من النفط العراقي لسد نفقاتها، وقد بالغت في التكلفة، وكانت نوعية الإنجاز لا ترقى إلى كمية المال المدفوع مقابلها(١٦).

سادساً-توقف عملية التنمية والنمو:

إنّ للتنمية والنمو على كافة الأصعدة في الدولة اشكالاً متعددة أهمها:

أ-التنمية الاقتصادية، هي إحداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد القومي تؤدي إلى زيادة ملحوظة ومستمرة في معدل نمو الدخل القومي بحيث تمكن هذه الزيادة من التغلب والقضاء على المشاكل التي تواجهها الدولة مما يترتب عليه ارتفاع في مستوى معيشة الافراد(١٧).

ب-التنمية الاجتماعية، هي احداث تغييرات جذرية في مفاهيم وسلوك الافراد تجاه المجتمع بما يترتب عليه إحساس هؤلاء الأفراد بمسؤولياتهم الجماعية في القضاء على المشاكل التي يواجهها المجتمع(١٨).

وقد توقفت خطط وبرامج التنمية بأشكالها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الغزو الأنجلو- أمريكي؛ كما انخفضت مستويات المعيشة بصورة ملحوظة، وأصبح الاقتصاد العراقي مشلولاً ومنهكاً، فضلاً عن تدهور الوضع الامني الذي انعكس سلباً على الاستقرار السياسي، مما أثر على واقع التنمية التي تتطلب توفر حداً أدنى من الاستقرار السياسي، وعليه فان عدم وجود الاستقرار السياسي والامني يشكل عقبة في طريق التنمية والتطور الاقتصادي، اذ ان التطور الاقتصادي لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق استقرار سياسي، ومشاكل عدم الاستقرار السياسي والأمني تدفع الحكومة إلى تخصيص وانفاق جزء كبير من دخلها الوطني لغرض حفظ الامن والإستقرار الداخلي، الأمر الذي يزيد من اهمية ما يترتب على هذه النفقات من آثار على الاقتصاد الوطني بشكل عام، والتنمية الاقتصادية بشكل خاص؛ كما أن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني تؤدي إلى انعدام الاستثمارات الأجنبية وكذلك المحلية (١٩).

سابعاً-تزايد التضخم:

التضخم، هو زيادة الانفاق على الاستهلاك والاستثمار بما يفوق الامكانية الانتاجية

(١٦) انظر: د. طالب عبد صالح وعبد علي كاظم المعموري، مستقبل الاقتصادي العراقي في ظل التحول نحو اقتصاد السوق، مركز رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦م، ص٨٠.

(١٧) انظر: د. أنور عطية العدل، التنمية الصناعية في الدول النامية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧م، ص١٠٨.

(١٨) انظر: د. عيسات العمري، بحث بعنوان (معوقات التنمية الإجتماعية باملجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي)، منشور في مجلّة تنمية الموارد البشرية، المجلّد السابع، العدد الثاني، ديسمبر/ ٢٠١٦م، ص١٦٦.

(١٩) انظر: د. رانيا الشيخ طه، التضخم (أسبابه، آثاره، وسبل معالجته)، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (١٨)، صندوق النقد الدولي، أبو ظبي، ٢٠٢١م، ص٤.

كلية القانون و العلوم السياسية

للاقتصاد القومي مما يؤدي إلى الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار[٢٠].

ويعرّفه خبراء الاقتصاد بأنه الزيادة المستمرة في الاسعار المعبّر عنها بالاختلال بين جانبي العرض الكلي المتمثل بالسلع والخدمات والطلب الكلي المتمثل بالإنفاق[٢١].

ومنذ الاحتلال يعاني الاقتصاد العراقي اليوم تزايد ظاهرة التضخم التي أضرّت به كثيراً وباتت تنذر بالخطر، وقد وصل معدل التضخم إلى (٧٦٪) وربما سيستمر في الارتفاع اذا لم يعالج. ان هذا المعدل المرتفع يشكل خطورة كبيرة على الاقتصاد العراقي بشكل عام، وله آثار سلبية تتمثل في انخفاض القوة الشرائية لدى الافراد، انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات والودائع، بالإضافة إلى الآثار السلبية على حجم الإستثمار في إقتصاد دولة العراق[٢٢].

(20) Stern, R. (2017) "Balance of Payments: Theory & Economic Policy", Routledge Taylor and Francis Group, London and New York, 2017, Page. 23.

(٢١) انظر: د سعد العنزي، بحث بعنوان (أخلاقيات الإدارة)، منشور في المجلّة العراقية للعلوم الإدارية ، العدد الثالث، ٢٠٠٢م، ص١٠٤ وما بعدها.

(٢٢) انظر: د. حامد عبيد حداد، بحث بعنوان (التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الأمريكي)، منشور في مجلّة دراسات دولية، العدد الثاني والخمسون، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢م، ص٦٠.

كذلك: تقرير وزارة التخطيط، التضخم السنوي للأقتصاد العراقي لعام ٢٠١٣، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بغداد، آذار/ ٢٠١٤.

المبحث الثاني
الآثار الاقتصادية والبيئية للإحتلال على الوضع الاجتماعي

نقسم هذا المبحث إلى مطلبين على التوالي:

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للإحتلال على الوضع الإجتماعي

أحدث الإحتلال الأنجلو-أمريكي للعراق مشاكل اجتماعية وبشرية عديدة أهمها:

اولاً-استنزاف الثروة البشرية نتيجة العمليات العسكرية:

أدت العمليات العسكرية لقوى الشر والغزو إلى قتل وأصابة مئات الآلاف من العراقيين نتيجة العمليات الحربية والعنف الطائفي، وهناك دراسة اعدتها جامعة جونز هوبكنز تشير إلى مقتل (٦٥٥) الف عراقي منذ بداية الغزو عام ٢٠٠٣، بضمنهم علماء واصحاب كفاءات علمية واساتذة جامعات واطباء ومهندسين، وأجرت شركة استطلاع بريطانية في عام ٢٠٠٧ تدعى (Opinion Research Business) دراسة خاصة بهذا الشأن، توصلت فيها إلى مقتل (١٠٣٣٠٠٠) مليون وثلاثة وثلاثون ألف عراقي، فيما رجحت مصادر أخرى لاحقا مقتل (٢٤٠٠٠٠٠) مليونين وأربعمئة ألف عراقي خلال سنوات الغزو وأعمال العنف المختلفة التي تولدت عنه(٢٣).

ثانياً-الهجرة والتهجير:

إن الاستنزاف المتواصل للثروة البشرية في العراق اصبح ينحى ذلك المنحى الخطير والمأساوي، فظاهرة الهجرة الجماعية إلى الخارج خاصة بعد القيام بتوظيفها كصفقات استثمارية من قبل جهات اجنبية واستهدافها الشباب بالذات ممن يجري استدراجهم في ظل الظروف الحالية؛ حيث تقوم تلك الجهات باجراء مقايضة للشباب بين الجنسية والمواطنة وبين اللجوء إلى احدى الدول الأوربية (لجوء انساني)، على أن يتنازل الشاب عن حقوقه الوطنية سواء ما يتعلق بالانتماء القانوني أو ما يتعلق بنصيبه من ثروات البلاد(٢٤).

وجدير بالذكر أن ظاهرة التهجير القسري فتشكل حملاً ضاغطاً وارباكاً معيشياً يهدد بتمزيق النسيج الإجتماعي والأخلاقي للمجتمع العراقي بما يجعله يترك آثاراً وخيمة على المستقبل العراقي ويضع المزيد من الحواجز أمام عودة الامور لطبيعتها، أن التهجير القسري يؤسس لخلافات طويلة الأمد، ودوافع ثأرية بين ابناء البلد الواحد(٢٥).

فبحسب تقديرات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بلغ عدد العراقيين الذين نزحوا من ديارهم او هجّروا منها اكثر من (١,٨) مليون مواطن منذ عام ٢٠٠٣، أما عدد العراقيين الذين هاجروا إلى دول الجوار فبلغ نحو (٢٠٠٠٠٠٠) مليونين

(٢٣) انظر: د. حامد عبيد حداد، بحث بعنوان (التداعيات الاقتصادية لاحتلال العراق)، مرجع سابق، ص٢٢٩.

(٢٤) انظر: د. أشرف الخالدي و د. فيكتور تانر، بحث بعنوان (نزيف العراق: تصعيد العنف والتهجري الوحشين)، منشور في نشرة الهجرة القسرية، والتي تعمل عنوان (العراق: أزمة النزوح والتهجير والبحث عن حلول)، عدد خاص بالعراق، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، آب/ ٢٠٠٧، ص٦.

(٢٥) انظر: خوسيه ريبرا و أندرو هاربر، بحث بعنوان (العراق: البحث عن الحلول)، منشور في نشرة الهجرة القسرية، والتي تعمل عنوان (العراق: أزمة النزوح والتهجير والبحث عن حلول)، عدد خاص بالعراق، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، آب/ ٢٠٠٧، ص١٠.

شخص، منهم العلماء واساتذة الجامعات والاطباء واصحاب الاختصاصات النادرة[٢٦].

ثالثاً-تدمير المساكن والمصانع والمؤسسات:

هناك الآلاف من مساكن المواطنين قد دمرت، مما جعل ساكنيها يعيشون بلا مأوى وفي الخيام، أما المصانع والمؤسسات فقد تعرضت المئات منها إلى التدمير والنهب والحرق بعد أن كانت تستقطب آلاف الأيادي العاملة والكفاءات أصحاب الخبرة[٢٧].

رابعاً-انتشار الأمراض وزيادة تكاليف العنايات الطبية:

يلاحظ اليوم في العراق ظهور الكثير من الامراض المستعصية ومنها الامراض السرطانية المختلفة والولادات المشوهة، وذلك بسبب تردي الوضع الصحي نتيجة التلوث البيئي؛ حيث تؤكد احصائيات منظمة الصحة العالمية التي اجريت في العراق بعد الإحتلال ان (٣٠,٥٪) من مجموع السرطانات الشائعة عند الاطفال هو سرطان الدم، ثم يليه سرطان الغدة اللمفاوية (٢٥,٧٪)، وسرطان الدماغ (١٣,٦٪)، وسرطان الغدد الصماء (٥,٩٪)، وسرطان العظام (٥,١٪)، وسرطان العين (٤,٥٪)، يليه سرطان الانسجة الرخوة والكلى والمبيض، ولوحظ من خلال دراسة مقارنة بين سنوات ما قبل الإحتلال وما بعده وجود ازدياد مضطرد في الاصابات بتلك الامراض يشكل بحدود اربعة اضعاف النسبة المئوية ولاسيما في المحافظات الجنوبية، والسبب في ذلك يعود كما تشير المصادر إلى تعرض تلك المنطقة إلى استعمال اليورانيوم من المعادن الثقيلة الموجودة في التربة ولديه قابلية للاشعاع وله صلابة تصل إلى مرتين ونصف صلابة الفولاذ، وان اصابة كل دبابة بقذيفة يورانيوم تؤدي إلى تكوين ما يقرب من ثلاثة كيلوغرامات من الغبار المشع الذي يلوث مساحات كبيرة حول الهدف المضروب، علماً بأن القذيفة الواحدة تشع (٢٦٠-٢٧٠) ملّي راد من الاشعاع في الساعة الواحدة، وان المسموح بالتعرض اليه من هذا النوع من الاشعاع، وان التربة الملوثة وسرعة الرياح تهدد السكان عادة من خلال جزيئيات الإشعاع يستمر تأثيره لأكثر من عشرين[٢٨].

خامساً-انخفاض مستوى الدخل للمجتمع والتباين في الاوضاع الاقتصادية:

تعد آخر احصائية لوزارة التخطيط ان في العراق أن (٦٠٪) من المواطنين تحت مستوى خط الفقر، وقد أثر ارتفاع الاسعار على دخل المواطنين بشكل مباشر، فبسبب ارتفاع اسعار المشتقات النفطية واجور النقل والمواد الغذائية اصبح معدل الانفاق العائلي

(٢٦) غادر العراق حوالي (٢٥٠٠) استاذ وعالم، (٣٠٠٠) طبيب من اختصاصات نادرة منذ ٢٠٠٣/٤/٩ ولغاية ٢٠٠٦/٣/١٧.

(٢٧) فالتر كيلن، بحث بعنوان (التفاقم المتزايد في مأساة النزوح الداخلي في العراق)، منشور في نشرة الهجرة القسرية، والتي تعمل عنوان (العراق: أزمة النزوح والتهجير والبحث عن حلول)، عدد خاص بالعراق، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، آب/ ٢٠٠٧، ص١٤.

(٢٨) انظر أكثر تفصيلًا: مناف الساعدي، التلوث البيئي، موت بطيء يهدد حياة العراقيين منشور على الموقع الإلكتروني: **https://www.dw.com/ar/**

على المشتقات النفطية والنقل بحدود (٤٠٪) من دخل الاسرة، وعلى المواد الغذائية اكثر من (٤٠٪)، في حين لا يتجاوز الانفاق على المواد الغذائية في الدول المتقدمة نسبة (٢٠٪) فقط[٢٩].

سادساً-انتشار ظاهرة التسول:

تفاقمت ظاهرة التسول في كافة محافظات القطر وخاصة بغداد في الشوارع بشكل ملفت للنظر وبأعمار مختلفة من عام (واحدة إلى ٤٠) عام، وان اسباب هذه الظاهرة غير الحضارية يعود إلى الظروف الاقتصادية الخانقة التي تعيشها الأسرة العراقية، وتحتاج إلى معالجة آثارها الاقتصادية الخطيرة[٣٠].

المطلب الثاني: الآثار البيئية للإحتلال على الوضع الإجتماعي

يمكن مناقشة الأبعاد الاقتصادية للتلوث البيئي في العراق بعد الإحتلال الأمريكي من خلال مؤشرين هما:

اولاً-إهدار الطاقات البشرية:

وهذا يأتي من خلال انتشار الاوبئة والامراض في المجتمع العراقي بسبب التلوث البيئي الذي أثّر على الصحة العامة والبيئة في العراق، علماً بأن مصادر هذا التلوث هي:

أ-الإشعاع النووي الذي اطلق في العراق اثناء الحرب و الإحتلال، والذي يعادل (٢٥٠) الف قنبلة نووية بحجم قنبلة ناغازاكي في اليابان نتيجة استخدام اسلحة صنعت بمكونات من اليورانيوم او يدخل في صنعها اليورانيوم بكمية (٤) ملايين رطل من تلك المادة، عدا عن تلوث أنابيب المياه باليورانيوم المنضب الذي يشكل تهديداً خطيراً على صحة وحياة الناس، فانتشرت الامراض السرطانية التي فتكت بالكثير من الناس، وأمراض أخرى غامضة؛ كما مرَّ ذكره في المبحث السابق، فضلاً عن انتشار الآيدز وبشكل مخيف، مما جعل هذه الامراض تشكل تهديداً وهدراً للطاقات البشرية في العراق[٣١].

ب-انتشار استخدام المولدات الكهربائية العامة والخاصة في العراق بعد الإحتلال وبشكل كبير جداً بسبب الوضع السيء للكهرباء، هذا الاستخدام اضاف أعباء اخرى على الصحة العامة، وزاد من التلوث البيئي في العراق لما ينتج عنها من سموم، خاصة وان هذه المولدات تنتشر في الازقة والشوراع وداخل البيوت وبكثرة، ناهيك عن ورش تصليحها المنتشرة هنا وهناك داخل الاسواق وفي الشوارع والازقة[٣٢].

(٢٩) انظر: د. هاني فارس، بحث بعنوان (الآثار السياسية والإجتماعية ضد العراق في العراق وفي المنطقة العربية، منشور في مجلّة المستقبل العربي، السنة (٢٦)، العدد (٢٩٥)، أيلول/ ٢٠٠٣، ص٣٥ وما بعدها.

(٣٠) الإتحاد العام لنساء العراق، تقرير بعنوان (انتهاكات الولايات المتحدّة الأمريكية لحقوق أطفال ونساء العراق)، مقدم إلى الدورة التاسعة لمجلس حقوق الإنسان في إطار المراجعة الدورية الشاملة، جنيف، تشرين الثاني-نوفمبر/ ٢٠١٠، ص٤.

(٣١) انظر: بوب نيكولز، بحث بعنوان (الاشعاع النووي الأمريكي في العراق) منشور في مجلّة المستقبل العربي، السنة (٢٨)، العدد (٣١٨)، آب-أغسطس/ ٢٠٠٥، ص١٤١.

(٣٢) انظر: لؤي الخطيب وهاري استبيانيان، إصلاح قطاع الكهرباء في العراق، مركز بروكنجز، الدوحة، ٢٠١٥م، ص٥ وما بعدها.

ثانياً-التأثيرات المادية:

وهذه التأثيرات لها أشكال متعددة منها:

أ-اندثار الآليات والمصانع، يعاني العراق اليوم العديد من المشاكل البيئية، ولعل واحدة من أهم هذه المشاكل هي تردي نوعية الهواء بسبب انتشار مصادر حرق الوقود والانشطة الاخرى التي تستخدم فيها التكنولوجيا القديمة الملوثة للبيئة، فلولا الحرب والإحتلال لكان العراق قد غيّر وطوّر تلك التكنولوجيا بأخرى صديقة للبيئة؛ كما تسمى علمياً، او التكنولوجيا الملائمة للبيئة، اسوة بكل دول العالم التي غيرت تلك التكنولوجيا، والتي تستخدم عادة في الصناعة والنفط، ففي تموز / يوليو ٢٠٠٤ انيط ببرنامج الامم المتحدة للبيئة (اليونيب) مشروع تقييم المواقع الملوثة في العراق في شراكة مع وزارة البيئة العراقية، وقد وقع الاختيار على خمسة مواقع للتقييم من قبيل الاولوية، وكانت المواقع تقع بالدرجة الاولى في المنطقة الصناعية المحيطة ببغداد، وقد لحقت بها جميعاً اضراراً أو أصبحت في حالة سيئة من الناحية البيئية بسبب القصف او النهب او الحرق، مما جعلها تشكل خطراً شديداً على صحة الناس وحياتهم، والمواقع هي[٣٣]:

١. مرفق طلاء المعادن في منشأة القادسية جنوب بغداد.
٢. مجمع مستودعات المبيدات في الصويرة.
٣. موقع مستودعات البتروكيمياويات في خان ضاري.
٤. مجمع مناجم الكبريت في المشراق.
٥. موقع ساحة النفايات (الخردة) العسكرية في منطقة عويريج.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تقرير وفي عن حالة البيئة في العراق لعام ٢٠٠٥ اعدته دائرة التخطيط والمتابعة الفنية التابعة لوزارة البيئة العراقية، أظهر التقرير وجود (١٩) موقعاً لحديد الخردة في مدينة بغداد جميعها ملوثة، و(٢١) موقعاً ملوثاً بقذائف الـ(D.U) في المحافظات، وأشار التقرير إلى انه تم تحديد عدد من المواقع في بغداد والمحافظات التي تعرضت فيها بعض الآليات العسكرية لقذائف اليورانيوم واتخاذ الاجراءات الاولية في احاطتها ومنع الاقتراب منها ونقلها لحين وضع خطة العمل الكفيلة بالمعالجة وازالة التلوث[٣٤].

وفي هذا الصدد كشفت لجان مشتركة من مركز الوقاية الاشعاعي ومصادر الهيئة العراقية المسيطرة على المصادر المشعة عن موقعين ملوثين بالاشعاع في مدينة الناصرية واكد هذا الاكتشاف مدير بيئة الناصرية وقال، إن الموقعين المذكورين تم اكتشافهما من قبل تلك اللجان على دبابات جاثمة خلف منشأة أور للصناعات الهندسية، وكانت نسبة الاشعاع الملوث المتولد من الموقعين اكثر من (٦٠) مرة عن المسموح به، فضلاً عن منطقة حديد الخردة مقابل مصفى النفط وهي عبارة عن مجمع كبير لاجزاء المدرعات والدبابات المدمرة والتي كانت قد تعرضت للقصف الجوي الامريكي اثناء فترة الغزو والإحتلال والعمليات العسكرية[٣٥].

(٣٣) انظر: د. أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي إلى أين، ط١، دار الراهب، النجف الأشرف، ٢٠١١م، ص٣٠٣ وما بعدها.
(٣٤) تقرير وزارة البيئة، دائرة التخطيط والمتابعة الفنية، حالة البيئة في العراق لعام ٢٠٠٥، تموز/ ٢٠٠٦م، ص٢١١ وما بعدها.
(٣٥) انظر: جوزيف ناي، بحث بعنوان (الفترة من بول وفوويتز إلى ريتشارد بيرل، هكذا يفسر مهندسوا حرب العراق=

ب- رداءة المحروقات، تشكل المحرقات وهي البنزين والكاز والكيروسين مصدراً آخر من مصادر التلوث البيئي لا تقل خطورة في تأثيرها على البيئة والصحة العامة في العراق بعد الإحتلال، فلو أخذنا عينة من مادة البنزين الموجودة حالياً في محطات التعبئة وأخضعناها للفحص لمعرفة مدى توافقها مع المواصفات العالمية لوجدناها تقل بنسبة كبيرة عن تلك المواصفات، وبالتالي فإن استعمالها وحرقها من قبل المركبات يسبب خروج غازات سامة وخطرة على صحة الانسان، وكذلك الحال لباقي المنتجات النفطية، وسبب هذه الخطورة يكمن في نوعية هذه المحروقات؛ حيث توجد نسبة عالية من الرصاص في البنزين، ونسبة عالية من الكبريت في الكاز، مما جعلها تشكل خطورة على صحة الإنسان، فضلاً عن كونها ملوث مباشر للبيئة، خاصة وأن في العراق آلاف السيارات القديمة، بالاضافة إلى حوالي مليون سيارة دخلت العراق بعد الإحتلال، وجميعها تستخدم هذه النوعيات الرديئة من الوقود، علماً بأن أغلب دول العالم بما فيها دول الخليج العربي أدخلت تكنولوجيا حديثة لتحسين وتطوير مادة البنزين (زيادة قابلية وسرعة الاشتعال)، وتقليل نسبة الكبريت في الكاز إلى اقل ما يمكن من النسب المخفّضة(٣٦).

ت-الخسائر الناجمة عن تردي الزراعة، ان مخاطر التلوث البيئي لا تشكل فقط خطراً على حياة الناس بل تشكل تحدياً كبيراً أمام مشاريع الإغاثة والتأهيل والإعمار والتنمية واستغلال الاراضي الزراعية، فوجود اكثر من (٢٥) الف لغم ارضي ومواد متفجرة كانت تشكل تهديداً مباشراً لحياة الناس لأن بعضاً منها ملوث باليورانيوم المنضب، إضافة إلى ترك مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية دون استغلالها خشية من تلك الالغام والمواد المتفجرة، فبحسب الهيئة الوطنية لشؤون الالغام العراقية في وزارة التخطيط أن (٥٠٪) من الاراضي الزراعية ملوثة بالالغام والمواد المتفجرة، ونتيجة ذلك تعرض القطاع الزراعي للتدمير والاهمال، ولم تعد الزراعة قادرة على سد احتياجات السكان الذين ينمو عددهم بنسبة (٢-٢,٥٪) سنوياً، فضلاً عن إهمال الاراضي الزراعية، والنقص الكبير في متطلبات العملية الزراعية من معدات ومكائن وآلات وبذور مما انعكس سلباً على التنمية الزراعية، فأصبح المواطن العراقي يعتمد على المستورد من المنتجات الزراعية التي تدخل العراق من دول الجوار لغرض سد احتياجاته منها، بعد أن كان يعتمد على المنتجات الزراعية الوطنية قبل الاحتلال الأنجلو- أمريكي(٣٧).

=الأمريكيون فشلهم في الحرب)، منشور في مجلّة المستقبل العربي، العدد (٣٥٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٦م، ص٢١٠.

(٣٦) انظر: د. أحمد أنور، بحث بعنوان (الطاقة النفطية العراقية ومدى تأثيرها على البيئة)، منشور عن مركز بحوث الطاقة والبيئة في جريدة العراق، العدد (٧٣٦)، الاثنين ٢ / ذو الحجة /١٤٢٦هـ، والموافق ٢/ كانون الثاني/ ٢٠٠٦م.

(٣٧) انظر: د. حسن لطيف الزبيدي، و د. خالد محمد شبر، بحث بعنوان (التنمية الاقتصادية في العراق في ظل الحرب على الإرهاب)، منشور في مجلّة حمورابي، العدد الخامس، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٣م، ص١٣٦.

كلية القانون و العلوم السياسية

الخاتمة

بعد الإنتهاء من هذا البحث المتواضع نرى أن ما حدث للعراق نتيجة الغزو والإحتلال الأنجلو- أمريكي، لم يحدث لغيره عبر التاريخ سواء من ناحية الآثار الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي نجمت عن هذا الإحتلال أو من حيث كمية ونوعية السلاح الذي أستخدم خلال الإحتلال وتأثيره المباشر على البيئة وعلى صحة الإنسان في العراق، الذي لم يسبق أن مرّ غزو على دولة مثل ما مرّ عليه.

والمتمعن في واقع العراق الاقتصادي بشكل خاص بعد الاحتلال، يرى أنّ ما تحقق من إنجازات على الصعيد الاقتصادي نجد أن الميزان يميل نحو الجانب السلبي، فمبلغ (١٨) مليار دولار المخصصة منذ عام ٢٠٠٣ لإعادة إعمار العراق صرفت منه (٢٥٪) للجانب الأمني وما زال الوضع الاقتصادي متدهوراً، ومعظم البنى التحتية معطلة دون إعادة إعمارها وفي مقدمتها قطاع الكهرباء، والماء والوقود والخدمات الأخرى، فضلاً عن تخصيص مبلغ (٥٦) مليار دولار من قبل الدول المانحة إلى الاقتصاد والإعمار في العراق؛ لكنه لم يتم إنجاز أي مشروع اقتصادي في العراق حتى اليوم. لقد تفاقمت ظاهرة البطالة في العراق، وارتفعت معدلات التضخم بشكل خطير جداً، وانتشرت ظاهرة الفساد الاداري والمالي، وزادت اسعار المشتقات النفطية، وتدني مستوى الخدمات كالماء والكهرباء والوقود والصحة والنقل، وانتشرت ظاهرة التهريب، وتوقفت عملية التنمية، هذا على صعيد الخدمات، أما على الصعيدين الاجتماعي والبيئي فقد انتشرت الأمراض الخطرة ومنها الأمراض المستعصية بسبب تلوث الهواء والبيئة في العراق، وانتشرت المخدرات والآيدز في المجتمع العراقي، فضلاً عن مقتل الآلاف واصابة واعتقال الكثيرين من المواطنين، وهجرة وتهجير الآلاف إلى خارج وداخل العراق، وهذا له آثار وانعكاسات خطيرة على مستقبل العراق والعراقيين، فضلاً عن المخاطر الناجمة عن الالغام والمتفجرات غير المنفلقة التي تهدد ثلثي سكان العراق والذين يعيشون بالقرب من المناطق الملوثة بتلك المواد والتي يتراوح عددها بين (١٥-٢٥) مليون لغم أرضي بحسب مصدر في الهيئة الوطنية لشؤون الألغام العراقية في وزارة التخطيط، مؤكداً ان حوالي (١٢) مليون فرداً يتأثرون بشكل مباشر بهذه المشكلة.